هل يمثل قرار الحد الأدنى والأقصى للأجور بمصر تجسيدا لسياسات العدالة الاجتماعية؟

احمد على إبراهيم (مصر)

الإشكالية البحثية

تعاني البيروقراطية المصرية من العديد من المشكلات الهيكلية من ضعف الكفاءة وغياب الفعالية بجانب استشراء الفساد، وعلى الرغم من قدم هذه المشكلات واستفحالها إلا أن الهياكل الإدارية والقانونية للبيروقراطية الحكومية قد ظلت كما هي بلا تغيير يذكر بل زادت حدة هذه المشكلات مع التوسع الكبير الذي حدث في الجهاز الإداري خاصة من حيث عدد العاملين، وعلى الرغم من تحول النظام الاقتصادي في مصر نحو السوق الحرة تدريجيا منذ السبعينيات إلا أن الدولة ظلت هي أكبر موظف للعمالة في مصر، رغم تقديرات أن البطالة المقنعة قد بلغت ما يجاوز 70% من إجمالي العمالة طبقا لتصريح لوزير التنمية الإدارية الأسبق احمد درويش .[17]

وبعد تطبيق قرار الحد الأدنى والأقصى للأجور زادت مخصصات الأجور بموازنة العام المالي 2014/2015 الجديد، بنحو 209 مليار جنيه، بمعدل نمو قدره 13% عن العام المالي الجاري، وبالتالي تجاوزت الحدود الآمنة، بالإضافة إلي ارتفاع حجم الدعم والمزايا الاجتماعية بنحو 253 مليار جنيه عن العام المذكور بزيادة 19%..[18] وبالتالي زيادة بند الأجور والمرتبات والإنفاق العام في وقت تحتاج فيه الحكومة المصرية إلى إتباع سياسات تقشفية كما سنرصد ونحلل اثر تطبيق قرار الحد الأدنى والأقصى للأجور على الكفاءات والكوادر بالحكومة المصرية اثر تطبيق الحد الأقصى

فرضيات الدراسة :

هل قرار الحد الأدنى والأقصى للأجور ُيعد عدالة اجتماعية أم عدالة مالية ؟

هل أدى تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور بمصر إلى بلورة سياسات فاعلة لمسالة العدالة الاجتماعية أم ما هو إلا زيادة للعجز المالي في الموازنة العامة للدولة ؟

17 تصريح وزير التنمية الإدارية الأسبق عن تعداد وأرقام البطالة المقنعة للدولة المصرية ، جريدة الأهرام 7 يونيو 2014 على الرابط التالي http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/292151.aspx

18 البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014-2015 على الرابط التالي http://goo.gl/AEnT4n

هل انعكس تطبيق قرار الحد الأقصى للأجور على تقليل بند المرتبات والمصروفات وبالتالي انخفاض العجز المالي في الموازنة أم إثارة تجسدت فقط في هروب الكفاءات من كافة قطاعات الدولة ؟

أصحاب المصلحة :

1. صغار موظفي الجهاز البيروقراطي للدولة على مختلف الدراجات اللذين استفادوا من الحد الأدنى للأجور
2. كبار مستشاري الوزارات فى الجهاز البيروقراطي للدولة اللذين تضرروا من قرار الحد الأقصى للأجور
3. القطاع الخاص الذي استفاد من استيعاب الكفاءات الحكومية وانضمامها إليه

أهداف الورقة

- معرفة وتحليل تأثيرات تطبيق قرارات الحد الأدنى والأقصى في مصر على الموازنة العامة للدولة وتقليل العجز المالي.
- معرفة وتحليل تأثير تطبيق قرار الحد الأقصى على هروب الكفاءات من الجهاز البيروقراطي للدولة.
- اختزال مسألة العدالة الاجتماعية بمصر بين شعار للثورة وسياسات عامة للدولة

إن المعركة الدائرة بشأن مسألة العدالة الاجتماعية ليست بين من يؤيدون مبدأ العدالة الاجتماعية أو من يرفضونه ولكنها بين وجهات نظر مختلفة حول أين نطبق ؟ وكيف نطبق؟ ولماذا نطبق؟ ففي علم السياسات العامة والإدارة هناك تمييز واضح في طرح المفهوم وتطبيقه وبالتالي مسألة المساواة و العدالة الاجتماعية من أكثر المسائل التي تشغل المجتمع والسلطة في أية دولة في العالم، وبسبب تلك المسألة قامت ثورات وسقطت أنظمة وأقيلت حكومات وغيرت توجهات سياسية واقتصادية وبالتالي لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية بمعزل عن الحرية والملكية الفردية والتنمية والنمو الاقتصاديين والوفرة والفقر والثورة والسلطة، لأن مسألة العدل الاجتماعي ليست مسألة منعزلة أو مستقلة بذاتها بل أنها مرتبطة منذ اللحظة الأولى بحياة الإنسان الاقتصادية.

وإذا نظرنا للحالة المصرية سنجد أن العدالة الاجتماعية شعار تبنته غالبية الأحزاب السياسية في برامجها بمختلف توجهاتها السياسية والاقتصادية ولاستخدام هذا الشعار مغزى أو دلالة على ثورة 25 يناير التي كان احد أهم مطالبها الرئيسية هو العدالة الاجتماعية ولكن دائما يتم الحديث عن هذا المفهوم بشكل مختزل مثل الكتابة بالرموز بدلاً من الكلمات ونادرا ما يقال بشكل صريح، وبالتالي العدالة الاجتماعية في الحياة السياسية المصرية هي اقرب كونها نغمة موسيقية لا تستطيع التعبير عنها بكلمات دقيقة يفهمها العامة وبعبارة أخرى العدالة الاجتماعية في مصر هي شعار مبهم وليس مفهوم واضح له سياسات وبرامج تنفيذية .

الحد الأدنى والأقصى للأجور بين رفع كفاءة أداء الجهاز البيروقراطي وضعف أداء العاملين به:

يطلق على الجهاز البيروقراطي في مصر «جهاز الخدمة المدنية « ويبلغ عدد العاملين فيه قرابة ستة ملايين ونصف موظف وفقا لإحصائيات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وبخلاف دول العالم تبلغ نسبة العاملين في الحكومة المصرية إلى إجمالي عدد السكان 13:1 بمعنى موظف لكل ثلاثة عشر موظف وهى نسبة كبيرة جدا مقارنة بالمعدلات الدولية حيث تبلغ هذه النسبة في ألمانيا 1: 110 بمعنى موظف لكل مائة وعشرة موظف 114:1 في بريطانيا و 112:1 في فرنسا وبالتالي نحن ليس لنا علاقة بالمعدلات الدولية [19].

فالبيروقراطية الفاشلة تعرقل أي تنمية سياسية أو إدارية أو أية تحول ديمقراطي وفى الحالة المصرية المؤسسات البيروقراطية أكثر قوة من المؤسسات السياسية مثل البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وبالتالي هذا يؤثر على المسالة التنموية بمفهومها الشامل ، فالبيروقراطيون في مصر يتمتعون بمواقع فريدة في الدولة باعتبارهم جزء من عملية صنع القرار السياسي وتنفيذ السياسات العامة للدولة ودائماً ما تتداخل العملية السياسية والبيروقراطية ومن هنا ثار الجدل حول «قانون الخدمة المدنية «الذي تم تعديله مؤخرا لأنه يطرح إشكالية هامة وهى كفاءة الجهاز الإداري للدولة في ظل تدنى كفاءة العاملين به .

اثر تطبيق الحد الأدنى على زيادة الإنفاق العام وزيادة عجز الموازنة

أكد الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري أن 75 % من الموازنة العامة يقسم على الأجور والمرتبات و5 % فقط من الإنفاق العام هي النسبة المخصصة للتطوير وإقامة المشروعات[20].

ومن خلال فحص الميزانيات الخاصة بالوزارات للسنة المالية 2014 – 2015 بعد تطبيق الحد الأدنى كشف عن أن بند الأجور يلتهم سنويا النسبة الأكبر من ميزانيات الوزارات المختلفة، حيث تصل نسبة إجمالى الأجور والرواتب إلى نحو 207 مليارات جنيه، مقارنة بنحو 181 مليار جنيه في الموازنة المنقضية، وكانت نحو 83 مليارا في موازنة 2009 – 2010، وهو ما يشير إلى أن معدل الزيادة في الأجور خلال السنوات الثلاث الماضية تجاوز 20%، نتيجة لضم بعض العلاوات للأجر الأساسي وتطبيق الحد الأدنى للأجور والكادر الخاص، علما بأن الزيادة السنوية في معدلات الأجور لم تكن تتجاوز 7% فيما سبق كما أن غالبية الوزارات ميزانيتها أكثر من 90 % تنفق على بند المرتبات على سبيل المثال وزارة التربية والتعليم التي تنفق حوالي 95% من ميزانيتها على الأجور.[21]

وهو الحال في وزارة الداخلية الوضع لا يختلف كثيرا، فإن موازنة الوزارة زادت 5 مليارات جنيه في ميزانية العام الجديد، لترتفع من 18.9 مليار في عام «2012 – 2013» لتصل إلى 23.7 مليار جنيه في موازنة «2013 – 2014». يمثل بند الأجور والمرتبات في وزارة الداخلية وجهاز الشرطة نحو 19.1

19 البيروقراطية المصرية معضلة في وجه الدولة التنموية ، جريدة المصري اليوم بتاريخ 9-14 2012 على الرابط التالي http://www.almasryalyoum.com/news/details/319498

20 -تصريح وزير التخطيط 1ن 75% من الموازنة يذهب للأجور بسبب كثافة الجهاز الإداري للدولة المصرية واثر تطبيق الحد الأدنى على الرابط التالي http://www.masress.com/ona/1758411 https://www.youtube.com/watch?v=yraeeUqvq60

21 - بند الأجور غول الميزانيات وعدو التطوير ، جريدة اليوم السابع بتاريخ الاثنين 3 نوفمبر 2014 على الرابط التالي http://goo.gl/oYU6CeU

مليار جنيه، بنسبة تكاد تصل إلى نحو 82% من إجمالي ميزانية الداخلية لعام 2013 – 2014، تنفق تلك النسبة على نحو 2 مليون فرد شرطة، وتوزع منها نحو 2.8 مليار جنيه لأجور العاملين بديوان الوزارة، بينما بلغت ميزانية الأجور لمصلحة الأمن والشرطة نحو 16.3 مليار جنيه. ومع تضخم بند الأجور بالداخلية، يتبقى السؤال هل الباقي من الميزانية هو ما ينفق على احتياجات تحديث وتسليح وتطوير منظومة العمل الشرطي؟ وهو ما يعنى أن الباقي وهو القدر الذي لا يصل إلى 15% يصرف على تحديث وتسليح الشرطة .[22]

كما استحوذت وزارة الثقافة على نحو مليار و350 ألف جنيه من الموازنة العامة للدولة، يذهب منها نحو 850 مليونا مرتبات وأجورا للعاملين بالوزارة، وهو الرقم الذي تصل نسبته إلى نحو 85% من إجمالي الرقم المخصص للوزارة، والذي يمثل نحو 0.12% من الموازنة العامة لمصر خلال العام المالي الحالي 2014 – 2015، مما يؤثر بالضرورة على الأنشطة والفعاليات المطلوب تقديمها. وفيما تصل نسبة الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة نحو0.12% من الموزانة العامة لمصر، فإن نسبة ما يخصص لوزارة الثقافة في البلاد الأخرى يتراوح ما بين 1 و 2% نصيب المواطن المصري من المنتج الثقافي بعد خفض أجور الموظفين في وزارة الثقافة، وصل لـ«جنيه» و80 قرشا في السنة، بمعدل 15 قرشا في الشهر من داخل ميزانية وزارة الثقافة الأم انخفضت ميزانية مكتبة الأسرة للعام الحالي نحو 6 ملايين جنيه، فأصبحت 2 مليون جنيه بعد أن كانت 8 ملايين. وكانت وزارة الثقافة تحصل على 10% من «الآثار» خلال الفترة التي كانت الجهتان مندمجتان في كيان واحد، تحت مسمى وزارة الثقافة والآثار، وكانت تخصص تلك النسبة لصالح صندوق التنمية الثقافية، والذي كانت بمثابة القاطرة التي تدفع المشروعات الثقافية، وكانت تخصص لترميم وإنشاء وتطوير الأماكن الثقافية فضلا على دعم منح التفرغ بمبلغ يقرب من 4 ملايين جنيه. [23]

سياسات الانكماش الاقتصادي ذهبت للحد الأدنى للأجور

اتخذت الحكومة المصرية منذ مطلع يوليو الجاري عدة قرارات اقتصادية متتابعة ذات طابع انكماشي هدفها خفض الإنفاق الحكومي، وتقليص عجز الموازنة، وتضمنت ما يلي: [24]

1. **خفض عجز الموازنة :** حيث رفض الرئيس السيسي قبول النسخة الأولى من موازنة العام المالي 2014 – 2015 لأن عجز الموازنة تجاوز 300 مليار جنيه، وتجاوز إجمالي الدين الداخلي والخارجي حوالي 2.1 تريليون جنيه، ومن ثم قلصت الحكومة من الإنفاق بمعدل 18 مليار جنيه ليصل إلى حوالي 789 مليار جنيه مقارنة بحوالي 807 مليارات جنيه، ورفعت من الإيرادات لحوالي 549 مليار جنيه في مقابل 517 مليار جنيه في الموازنة السابقة، وفي المحصلة النهائية تم تخفيض عجز الموازنة إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، أي إلى 240 مليار جنيه مقابل 12% في العام المالي السابق.

اثر تطبيق الحد الأقصى على هروب الكفاءات بالجهاز الإداري للدولة

جاء نص المادة الأولى للحد الأقصى كالتالي: لا يجوز أن يزيد مجموع الدخل الذي يتقاضاه من المال العام سنويا أي شخص يعمل في جهة من جهات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والخاضعة لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1978، وكذلك الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من الأشخاص

22 - المصدر السابق ذكره

23 نهلة أبو العز : متاهة الحد الأدنى للأجور، الأهرام الاقتصادي ، 5 يناير 2014

24 محمد عبداه يونس : مشروطية الانكماش الأبعاد السياسية والمجتمعية للتقشف الاقتصادي في مصر ،السياسة الدولية على الرابط التالي http://goo.gl/6ixSgc

الاعتبارية العامة سواء كان شاغلا لوظيفة دائمة أو مؤقتة أو وظيفة قيادية أو تكرارية أو مستشارا أو خبيرا وطنيا أو بأي صفة أخري ، علي خمسة وثلاثين مثل الحد الأدنى لمجموعة أقل دخلا من يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية في ذات الجهة، وذلك سواء ما كان يتقاضاه بصفة مرتب أو مكافأة لأي سبب أو حافزا أو أجرا إضافيا أو بدلا أو مقابل حضور جلسات مجلس إدارة أو لجانا سواء أكان ذلك من جهة عمله أو من أي جهة أخرى [25]

وشهدت المصارف المملوكة من الدولة في مصر نزيفاً للعقول والكفاءات مع تطبيق الحد الأقصى للأجور، الذي دفع قيادات مصرفية إلى الاستقالة بحثاً عن فرص ورواتب أفضل في بنوك القطاع الخاص وتلك الخليجية والأجنبية.

وبدأت الحكومة المصرية بتطبيق الحد الأقصى للأجور على البنك المركزي والبنوك المملوكة من الدولة في يوليو الماضي، بحيث لا يزيد ما يتقاضاه أي موظف أو مستشار يعمل لحساب الدولة والقطاع العام على 42 ألف جنيه (5874 دولاراً) شهرياً. فيما كان متوسط الدخل الفعلي للقيادات العليا في مصارف الدولة 140 ألف جنيه شهرياً أن البنك المركزي والمصارف العامة الثلاثة الكبرى، وهي «البنك الأهلي» و«بنك مصر» و«بنك القاهرة»، سجلت خلال الشهور الخمسة الماضية موجة رحيل القيادات المصرفية، انتقل فيها 150 مصرفياً إلى وظائف أخرى بمصارف عربية وأجنبية.

ومن أبرز القطاعات المصرفية التي شهدت نزوح قيادات منها، هي الخزانة والأخطار والائتمان والتجزئة المصرفية. وجاءت استقالة نضال القاسم عصر نائب محافظ البنك المركزي المصري كما استقال حازم حجازي رئيس قطاع التجزئة المصرفية في «البنك الأهلي المصري»، لتولي منصب رئيس قطاع التجزئة في «بنك باركليز». [26]

النتائج والتوصيات :

- إن الحد الأقصى للأجور ألغى فكرة الحافز وهى الأهم لأي فرد يقوم بنشاط اقتصادي وأدى إلى هروب الكفاءات في القطاعات الحكومية المختلفة إلى القطاع الخاص وهو المستفيد الأول من استيعاب تلك الكفاءات .
- أن الحد الأدنى للأجور لا يعبر عن الدخل لان الأجر احد مكونات الدخل في الوظائف العامة الحكومية وهو ما يظهر في عدم تقبل قطاعات كبيرة في الجهاز البيروقراطي لعد الاستفادة من تطبيق القرار بل أضرهم لما ترتب علية من ارتفاع نسبة التضخم .
- إن الحد الأقصى والأدنى لا يعبران عن العدالة الاجتماعية كمفهوم شامل قائم على فكرة الفرص المتساوية بين الأفراد ويودى الحد الأقصى إلى تنميط هندسة المؤسسات لإلغائه فكرة الكفاءة والحافز
- إن الأزمة تبدأ مع إشكاليات الطرح وبالتالي عند الحديث عن مسألة العدالة الاجتماعية لابد من الحديث عن العدل الاجتماعي من منظور حقوقي وهو المساواة في الحصول على الحق ذاته بمعنى المساواة في تساوى الفرص وليس التساوي الحسابي في توزيع الثروة وهو المفهوم الدقيق لمسألة العدالة الاجتماعية وتساوى الفرص هنا لا يعني تساوى النتائج ، وبالتالي هذا يتطلب تحليل دقيق للخارطة الاجتماعية في مصر لان الجزء الأكبر للصراع السياسي في مصر هو غطاء فوقى لصراع

25 الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 63 لسنة 2014 الخاص بشان الحد الأقصى للأجور على الرابط التالي http://goo.gl/J5ovm6

26 مصر نزيف كفاءات المصارف الحكومية بسبب تطبيق الحد الاقصى ، جريدة الحياة اللندنية ،9 ديسمبر 2014 ، على الرابط التالى http://goo.gl/5Lo1W1

اجتماعي مازال مستمر من قبل 25 يناير نتيجة عدم تساوى فرص الحصول على الحق ذاته

لان الاعتقاد بأن البناء الاجتماعي في مصر هو فئات طبقية ذات ملامح محددة تتسم بقدر من الثبات هذا لم يعد ممكنا في الواقع فهناك نوع آخر من الصراع حاليا هو بين المركز المهيمن والمسيطر أي المدينة والأطراف المهمشة أي القرى وهذا ناتج عن التنمية القطاعية والجغرافية بمعنى إحداث طفرة في قطاع اقتصادي معين وإهمال وعدم إتاحة الفرص لباقي القطاعات الشاملة لفئات اجتماعية أخرى وتنمية جغرافية بمعنى الاهتمام وإتاحة الفرص الاستثمارية لنطاق جغرافي معين وإهمال وعدم إتاحة الفرص لنطاق جغرافي آخر قد يكون له فرص أكثر وهناك حالة مثل الصعيد وهو احد الإشكاليات الهامة .

- الإشكالية الثانية في طرح مسألة العدالة الاجتماعية في مصر هو اختزل العدالة الاجتماعية في الحديين الأدنى والأقصى للأجور وهم لا يمثلوا حالة العدالة الاجتماعية بل عدالة مالية لأن العدالة الاجتماعية هي عدالة الفرص المتساوية وأيضا العدالة في فرص عمل متساوية ناتجة عن توازن في حجم الاستثمارات والبنية الأساسية وبالتالي الإشكالية هنا هي الانتقال من الشعار إلى الرؤى وصياغة سياسات بديلة قادرة على تلبية مطالب حتمية.
- إن إشكالية الطرح لقضية العدالة الاجتماعية حائرة بين إعادة إنتاج الحقبة الناصرية من خلال السياسات الداعمة لقضية العدالة الاجتماعية مثل الإسكان الحكومي وجزء من الدعم السلعي وبين اقتصاد السوق والمسئولية التضامنية للقطاع الخاص من خلال ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي بما يضمن المنافسة والجودة في إطار دور القطاع الخاص التضامني في التعليم والصحة لأن غياب تلك الرؤية لدى السلطة سيفاقم من أزمة البناء الاقتصادي والاجتماعي في ظل رفض مجتمعي لأوضاع معيشية متدنية.
- لا تقتصر مشكلات العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مصر على إعادة توزيع الدخل والثروة من خلال سياسات الدولة، بل إنها تضرب شتى جوانب النموذج الاقتصادي المصري بما فيها الإنتاج والتوزيع بما يشوبهما من ضعف في الأداء وعدم القدرة على المنافسة وانخفاض إنتاجية العامل. وبالتالي الحديث عن تحقيق العدالة من خلال سياسات شعبوية قصيرة المدى هو أمر غير ممكن كما أنه يعانى من الكثير من التسطيح في طرح المشكلة وتشخيص العلاج، إذ أن مكمل المشكلة في مصر هو جعل الاقتصاد المصري أكثر قدرة على إنتاج الدخل وبالتالي رفع مستويات المعيشة.

مراجع وهوامش الدراسة

- د/ سامر سليمان : النظام القوى والدولة الضعيفة « إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك «، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2013 .
- د/على عبد القادر على :العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 12 أغسطس 2014 .
- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015-2014 على الرابط التالي: http://goo.gl/5jtLGq التقرير الاقتصادي السنوي 2014 للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء على الرابط التالي http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=64485#.VJLQ__tJvIU
- د/ عمرو عادلي : الدور الاقتصادي للدولة في المرحلة المقبلة ، جريدة الشروق المصرية
- احمد على : إشكاليات طرح العدالة الاجتماعية بعد الثورة ، جريدة التحرير
- احمد على : الخطاب المختزل لمسألة العدالة الاجتماعية ، اليوم السابع ، 13 سبتمبر 2013 على الرابط التالي http://goo.gl/xjzYWB

- عمرو عادلي :الحد الأدنى والأقصى للأجور وموقف السلطة الجديدة من الصراع الاجتماعي داخل البيروقراطية المصرية، مركز كارنيغى لدراسات الشرق الأوسط، 27 أغسطس 2014 على الرابط التالي http://goo.gl/zGquyg
- تصريح وزير التنمية الإدارية الأسبق عن تعداد وأرقام البطالة المقنعة للدولة المصرية ، جريدة الأهرام 7 يونيو 2014 على الرابط التالي http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/292151.aspx
- البيروقراطية المصرية معضلة في وجه الدولة التنموية، جريدة المصري اليوم بتاريخ 9–14 2012 على الرابط التالي http://www.almasryalyoum.com/news/details/319498
- تصريح وزير التخطيط 1ن 75% من الموازنة يذهب للأجور بسبب كثافة الجهاز الإداري للدولة المصرية واثر تطبيق الحد الأدنى على الرابط التالي http://www.masress.com/ona/1758411
- https://www.youtube.com/watch?v=yraeeUqvq60
- بند الأجور غول الميزانيات وعدو التطوير ، جريدة اليوم السابع بتاريخ الاثنين 3 نوفمبر 2014 على الرابط التالي http://goo.gl/1dnugD المصدر السابق ذكره
- نهلة أبو العز : متاهة الحد الأدنى للأجور ، الأهرام الاقتصادي ، 5 يناير 2014
- محمد عبداه يونس : مشروطية الانكماش الأبعاد السياسية والمجتمعية للتقشف الاقتصادي في مصر ،السياسة الدولية على الرابط التالي http://goo.gl/67r99C
- الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 63 لسنة 2014 الخاص بشان الحد الأقصى للأجور على الرابط التالي http://goo.gl/XMe2pF
- مصر نزيف كفاءات المصارف الحكومية بسبب تطبيق الحد الأقصى، جريدة الحياة اللندنية، 9 ديسمبر 2014، على الرابط التالي http://goo.gl/5Lo1W1